

فنقول:

أهل بلدنا - والله الحمد - أهل فطرة، وغالبهم قد علموا تحريم ذلك، وإنما يسافر من يسافر منهم مع اعتقاده أنه مخطئ مذنب، فكيف نحكم عليه بالكفر والحالة هذه، مع أنا - والله الحمد - من أعظم الناس إنكاراً على من يطلق لسانه بالتكفير قبل بلوغ الحجة على من فعل مكفراً، فكيف نكفر من فعل ذنباً<sup>(١)</sup>، بل نقول: إنهم مخطئون مرتكبون أمراً محرماً، وكثير منهم لا يعلمون أن للعلماء في ذلك كلاماً، ولكن هذا المعترض جريء على التكفير والتضليل والترثب على المحرمات، قليل الورع، نعوذ بالله من حاله وحال أمثاله، ومع هذا يرمي (بدائه غيره)<sup>(٢)</sup>.

وأما حكمه على أهل نجد وحكاية الإجماع عن جميعهم [فمن المعلوم أنه لا يسافر من أهل نجد إلا نزر قليل، ونعلم كثيراً منهم لا يبيحونه ولا يستحلونه، فحكاية الإجماع عن جميعهم من الهوس الذي لا مزيد عليه]<sup>(٣)</sup>، فلا تقصر عن نقله الإجماع فيما نقله، إذ غالب ما ينقله لفظ مجمل، ثم يفصله ويفسره من تلقاء نفسه على ما يهواه، ثم يحكي الإجماع على ما يفهمه هو. وأما قوله: وقد صرح به ابن سحمان في قصيدته التي تاب منها (/)<sup>(٤)</sup>... إلى آخره.

فأقول:

هذا من الكذب، وقد نبهت على ما زعموا أني أكفر به من هذه القصيدة، وأما أني تبت منها فحاشي وكلاً، ولكن لما عجزوا عن الجواب ووفدوا إلى الأمير يشكون، وزعموا أنا نكفروه ونكفر من سافر إلى بلاد المشركين وصدقهم في

(١) وهذا يدل على ورع العلامة ابن سحمان رحمه الله، وأنه من أشد الناس إنكاراً على من أطلق لسانه بالتكفير دون بلوغ الحجة

(٢) في «ب»: (البري بدائه).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) (ق/ ١٣٠/ ب).



ذلك، جاءنا منه تهديد ووعيد ومنع من الكلام والجواب<sup>(١)</sup>، فكتبْتُ له قصيدة أطلب منه العفو عن ظلمي، وأعتذر منه بنوع من التأويل [والتورية، وهؤلاء الصعافقة الحمقى ما فهموا صريح النثر ومعانيه، فكيف بالنظم وتراكيب مبانيه وفيح مفاوز مطاويه]<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: ثم ذكرت هنا التحريم مطلقاً، فلا ندري أي الأقوال مذهبك. فنقول:

نعم، لا تدري، ولا تدري أنك لا تدري.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم<sup>(٣)</sup>

وبل أمك تعلم ثم تكلم، فإن هذا من المعلوم المفهوم، وقد تقدّم مراراً في كلام الشيخ [ابن تيمية]<sup>(٤)</sup> أن ذلك مع عدم إظهار الدين، وقد قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له: «وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب، كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص العمل لله، وبعدم حبوط العمل بالردة، ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث» انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) يبين هذا العلامة ابن سحمان بقوله: «ومن ذلك ما قلته ونحن إذ ذاك في ولاية آل رشيد لما منعونا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن لا نتكلم في شيء من أمور الدين، حيث قال:

فلا أمر بالمعروف يعرف بيننا ولا زاجر عن معضلات الجرائم  
وملة إبراهيم غودر نهجها عفاء فأضحت طامسات المعالم  
إلى أن قال:

فيا محنة الإسلام من كل جاهل ويا قلة الأنصار من كل عالم

انظر: «منهاج الحق والاتباع» (ص/ ٩٧).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) تقدم البيت (ص/ ٣٦٠).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٥٤/ ٢٠).



ولكن من اعترض وهو جاهل بكلام العلماء [وبما يعترض به وفيه] <sup>(١)</sup>، فلا بد أن يفسح نفسه (لأسباب) <sup>(٢)</sup>، منها: أن البغي [بطل الحق، والبغي] <sup>(٣)</sup> يصرع أهله، ومنها: أنه لا يحيق المكر السيء إلا بأهله، ومنها: أن الجهل داء قاتل، ومنها: أن أكثر ما يهذو به صاحبه الوقاحة [والجهل] <sup>(٤)</sup> لأنها محصول ما لديه، فنعوذ بالله من رين القلوب وانتكاس القلوب.

وأما قوله على ما ذكره الشيخ: أنا لا نطلق على الساكن (/) <sup>(٥)</sup> ما نطلقه على البلد قال: فيقال: وإن استحلوا الإقامة، فإن قال: نعم فقد تناقض، وعليه أن يجعل المسافرين مثلهم، وإن قال: لا، فيقال حينئذ: أطلق عليهم الكفر، فإنه لا يشك أحد في استحلال المقيمين في الحجاز ونحوها للإقامة.

فالجواب أن نقول:

قف تأمل يا من نور الله قلبه هذا الهذيان والتخليط الذي لا يقوله من يدري ما يقول، وهو بهذه المخرقة يتوهم أنه قد استولى على الأمد وأخذ بالغاية القصوى من الحجّة واعتمد، فإننا إذا قلنا: لا نطلق على (الساكن ما نطلقه على البلد) <sup>(٦)</sup> فما ذاك إلا أنا لا نعلم الغيب، ولم نطلع على قلوب الناس، ولم ننقب عن قلوبهم، ولم يكلفنا الله بذلك، ولا خبر عندنا بنقل الثقات عن كل فرد منهم أنه مستحل للإقامة، مستخف بأمر الله (تعالى) <sup>(٧)</sup>، مستهزئ بأحكامه مكابر معاند بعدما سمع (أن رسول الله ﷺ قال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ضرب عليها في «ب»، وكتب: (وأن يعاقب بعقوبات منها).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) (ق/١٣١/أ).

(٦) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب»، وكتب: (جميع السكان ما نطلقه على البلد أي بلد كان من بلاد الكفر).

(٧) ليست في «ب».



بين أظهر المشركين، لا تراءى ناراهما»<sup>(١)</sup> وقوله: «من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «أنا بريء من أهل ملتين تراءى ناراهما»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين»<sup>(٥)</sup>، وإلى غير ذلك من الآيات والأحاديث<sup>(٦)</sup>.

فكيف يلزمنا هذا الضال المتهوِّك تكفير من لا نعلم أهل بلغه في ذلك عن الله وعن رسوله ما يوجب المقاطعة وعدم المساكنة والمجامعة والتباعد كل التباعد عن أعداء الله ورسوله ودينه وشرعه، وهل (/) هو مستحل للإقامة أو معتقد للتحريم عاص لله بإقامته [أو عرضت له في ذلك شبهة أو تأوّل فأخطأ]<sup>(٨)</sup> أم لا بمجرد حكايته هو للإجماع عن جميعهم أنهم مستحلون للإقامة، وحكاية هذا الإجماع [عن جميعهم]<sup>(٩)</sup> من الخوس الذي لا مزيد عليه.

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله (تعالى)<sup>(١٠)</sup>: «والأفليس كل من جهل شيئاً من الدين يكفر» انتهى<sup>(١١)</sup>.

فكيف نكفر من لا علم لنا بحاله أهو مستحل للإقامة بعدما بلغه أن الله ورسوله حرم ذلك أو فعله من غير استحلال له، أو كان جاهلاً لم يبلغه في

(١) تقدم (ص/ ٥٧).

(٢) تقدم (ص/ ٥٧).

(٣) تقدم (ص/ ٥٩).

(٤) تقدم (ص/ ٥٨).

(٥) تقدم (ص/ ١٦٩).

(٦) ما بين القوسين ليس في «ب»، وفيها: (أن الله حرم في كتابه الإقامة بين ظهري المشركين وحرّمها رسول الله ﷺ في سنته، وأجمع أهل العلم على ذلك عند عدم القدرة على إظهار الدين والعجز عن الخروج والهجرة عنهم كما تقدم بيانه).

(٧) (ق/ ١٣١/ ب).

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٩) زيادة من «ب».

(١٠) ليست في «ب».

(١١) «تلخيص الاستغاثة» (٢/ ٤٩٢).



ذلك شيء، ولكن هذا يظنُّ لجهله وعدم معرفته أنه قد ظفر بالضالة المنشودة، وسقط على الدرة المفقودة، واستولى على الأمد بما لفته من التمويهات وقصد، ولذلك استجهل من سواه وضلله ورماه بالأمور العظام التي لا تطاق ولا ترام.

ثم هذا الاطلاع الذي لم يسبقه عليه أحد من الأنام - وهو حكايته عن جميع أهل الحجاز ونحوها من البلاد كمصر والشام والعراق والمغرب والمشرق - أنهم مستحلون للإقامة بين أظهر المشركين، وكذلك المسافرون إليها، ونحن لا نقول: [إن جميع من في هذه الأمصار من المسلمين مستحلون للإقامة أو أن جميع من يسافر إليها مستحلون للسفر إليها، أو أن جميع من فيها كفار؛ لأن البلد بلد كفر، حاشا وكلًا، ونعوذ بالله من القول بلا علم.

وذلك أن الله تعالى قال في مكة وهي إذ ذاك بلاد كفر وحرب: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِن قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾<sup>(٣)</sup>، فنعتهم الله بالإيمان وهم في دار الحرب، وهذا بين لا خفاء به - والله الحمد - ولكن هذا ملبس ممود.

وأما دعواه التناقض إذا لم نطلق على جميع الساكنين الكفر وإن استحلوا الإقامة... إلى آخره، فأقول: هذا لا يتصور وقوعه من أحد يؤمن بالله واليوم الآخر إلا بعد العلم اليقيني أنهم متحققون أن الله حرم هذا ثم بعد ما علموا ذلك استحلوا ما حرم الله عليهم عنادًا ومكابرة لله ورسوله، مستخفون بأوامر الله ونواهيها، مستهزئون بأحكامه، فإننا لا نشك في كفر من هذا حاله وكفر من لا يكفره، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على كفر من أصر على استحلال

(١) سورة الفتح (٢٥).

(٢) سورة الأنفال (٧٢).

(٣) سورة النساء (٩٢).



شرب الخمر وعلى جلده إن تاب واعترف، وقد تقدم التفصيل في ذلك، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ثم قال المعارض: ومن أحسن الأجوبة في تعريف بلاد الكفر جواب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (تعالى)<sup>(٢)</sup> لما سئل عن مارددين<sup>(٣)</sup> حين استولى عليها بعض الكفار، هل هي دار حرب أو دار إسلام، فقال: هي مركبة فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار الإسلام التي تجري فيها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها ما يستحقه (/)<sup>(٤)</sup> ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام ما يستحق<sup>(٥)</sup> انتهى.

والجواب أن نقول:

كلام شيخ الإسلام هذا حقٌ وصواب في معناه، ولكن الشأن كل الشأن في سوء فهمك وتجانف وهمك، (وبهذا يتبين للعاقل فضلا عن العالم قلة معرفتك وكثافة جهلك، وبلادة ذهنك، فهذا هو اللائق بعقلك وفهمك)<sup>(٦)</sup>، والكلام على (فساد)<sup>(٧)</sup> ما فهمه هذا المعارض من كلام شيخ الإسلام من وجود:

الوجه الأول: أن شيخ الإسلام إنما أجاب سؤال من سألته عن بلد معينة استوى فيها الجانبان، فأجاب أنها لا تعطى حكم الإسلام من كل وجه، ولا

---

(١) في الأصل بدل هذه العبارة: (بما يقول لأنه ليس هذا من الكلام المعقول، ولا عن العلماء بمنقول).

(٢) ليست في «ب».

(٣) مارددين: بكسر الراء والدال، كأنه جمع (مارد) جمع تصحيح، وهي قلعة مشهورة على قنة جبل الجزيرة، مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين. «معجم البلدان» (٥/٣٩).

(٤) (ق/١٣٢/أ).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٤٠).

(٦) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٧) ليست في «ب» وهي ملحقة بهامش الأصل.



حكم الكفر من كل وجه، وجعلها قسماً ثالثاً، [ولم يُسأل رحمه الله عن تعريف بلاد الكفر مطلقاً، وإنما كان السؤال عن بلد معينة] <sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: أن شيخ الإسلام لم يقل: وكل بلد قد فتحها المسلمون ثم غلب عليها الكفار حكمها حكم مارددين، وأن كلا الوصفين ثابتان لكل بلد، وأن هذا الوصف لازم لكل بلد من بلاد الكفر كمصر والشام والعراق وغيرها كما يعطيه كلام هذا الجاهل الغبي.

الوجه الثالث: أنه قال في بعض أجوبته: «فإن كون الأرض دار إسلام أو إيمان أو دار سلم أو حرب أو دار طاعة أو معصية أو دار المؤمنين أو الفاسقين أوصاف عارضة لا لازمة، فقد تنتقل من وصف إلى وصف كما ينتقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم وكذلك بالعكس، وأما الفضيلة الدائمة في كل وقت ومكان فهي الإيمان والعمل الصالح» انتهى <sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً في الكلام على قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله...» الحديث فذكر كلاماً ثم قال: «وقد قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» <sup>(٣)</sup>، وقال: «لا تنقطع (/) <sup>(٤)</sup> الهجرة ما قوتل العدو» <sup>(٥)</sup> وكلاهما حق، فالأول أراد به الهجرة

(١) ما بين الموقوفتين زيادة من «ب».

(٢) انظر: (ص/ ٤٤٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ٢٩٣).

(٤) (ق/ ١٣٢/ ب).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٩٢) (٥/ ٢٧٠)، والنسائي في «المجتبى»، كتاب: البيعة، ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، (٧/ ١٤٦، رقم: ٤١٧٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: السير، باب: الهجرة، (١١/ ٢٠٧، رقم: ٤٨٦٦)، والبيهقي في «الكبرى»، كتاب: السير، باب: الرخصة في الإقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة، (٩/ ١٧)، قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٤٥٧): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

وله شاهد من حديث رجاء بن حيوة، عن أبيه، بلفظ: «لا تنقطع الهجرة ما جاهد العدو»، أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٦٣)، قال الهيثمي (٥/ ٤٥٧): «وحيوة لم أعرفه وبقيه رجاله ثقات». والحديث صححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٣/ ١٢٤، رقم: ٤١٨٣).



المعهودة في زمانه، وهي الهجرة إلى المدينة من مكة وغيرها من أرض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها، فلما فتحت مكة وصارت دار إسلام، ودخلت العرب في الإسلام صارت هذه الأرض كلها دار إسلام فقال: لا هجرة بعد الفتح، وكون الأرض دار كفر ودار إيمان أو دار الفاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها.

وكل أرض سكنها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في ذلك الوقت، وكل أرض سكنها الكفار فهي دار كفر ذلك الوقت، وكل أرض سكنها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت، فإن سكنها غير من ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهي دارهم، وكذلك المسجد إذا تبدل بخمارة أو صار دار فسق أو دار ظلم أو كنيسة يشرك فيه بالله كان بحسب سكانه، وكذلك دار الخمر والفسوق ونحوها إذا جعلت مسجداً يُعبد فيه الله عز وجل كان بحسب ذلك، وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقاً، أو الفاسق يصير صالحاً، أو الكافر يصير مؤمناً، أو المؤمن يصير كافراً ونحو ذلك، كل بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال...».

إلى أن قال: «فأحوال البلاد كأحوال العباد، فيكون الرجل تارة مسلماً وتارة كافراً وتارة مؤمناً وتارة منافقاً وتارة برّاً تقيّاً وتارة فاسقاً وتارة فاجراً شقيّاً، وهكذا المساكن بحسب سكانها (١)»، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باقٍ إلى يوم القيامة...» إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى (٢).

فتبين أن استدلال هذا الغبي بما ذكره شيخ الإسلام عن مارددين من المغالطة والتمويه والسفسطة، وأن جعله كلام شيخ الإسلام [فيها] (٣) تعريفاً

(١) (ق/١٣٣/أ).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/٢٧٩-٢٨٤) بتصرف.

(٣) زيادة من «ب».



لدار الكفر في أي بلد كانت من أبطل الباطل، [ولكن مراد هؤلاء الجهلة أن  
أجناد أعداء الله ورسوله هم جند الإسلام، فالله المستعان]<sup>(١)</sup>.

وأما قوله المعارض: ومعلوم أن وقتنا وقت فترة وزمان غربة من الإسلام،  
ليس محلاً للكلام في السفر وتعريف البلاد، ولكن ألقأنا إليه ما هو من جملة  
غربة الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فتقول:

نعم، إن هذا الوقت (والزمان)<sup>(٢)</sup> الذي تكلم فيه عبد الله بن عمرو وذووه  
زمن فترة وغربة من الإسلام، ولولا ذلك (لما)<sup>(٣)</sup> تراثبت هذه الثعالب فعثت  
في مروج حماء، وخرقت سياج حصنه الحصين، فانسل إليه بالشبه والسفسطة  
كل قدم وقح مهين، ولولا خلو الغاب من أسامة أبي شبلين لما ضبح به ثعالة  
أبو الحصين، فإلى الله المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث.

ثم كيف يكون عندك زمن فترة وغربة من الإسلام وأنت تزعم أن مصر  
والشام والعراق [وغيرها من الأمصار]<sup>(٤)</sup> بلاد إسلام، ومن المعلوم بالضرورة  
أن من لا يرى ما يفعل في هذه الأمصار وفي الحرمين الشريفين<sup>(٥)</sup> من عبادة غير  
الله (تعالى)<sup>(٦)</sup> عند ضرائح الأولياء والصالحين من الدعاء والابتهاال ورفع  
الأصوات بطلب الحوائج من [تلك]<sup>(٧)</sup> الولايج في المهيات والملمات، والاستغاثة  
بهم في دفع الكربات، وإغاثة اللهفات و(دفع)<sup>(٨)</sup> البليات، ومعاياة ذوي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) في «ب»: (ما).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) وهذا كان قبل دخول الحرمين الشريفين تحت ولاية الدولة السعودية على يد الإمام عبد  
العزیز بن عبد الرحمن آل سعود، وانظر: «القول الأسد» (ص/ ١١٨).

(٦) ليست في «ب».

(٧) زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (رفع).



العامات، والاستشفاع بهم في جميع الطلبات والرغبات (/)<sup>(١)</sup>، إلى غير ذلك من أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير رب الأرض والسموات - أنه هو الشرك الأكبر الذي لا يبقى معه إيمان، ولا يرى (أن)<sup>(٢)</sup> البلد الذي هذا دين [غالب]<sup>(٣)</sup> أهله ولهم بها الغلبة والدولة، ولهم القهر والظهور والصولة بلد كفر أنه ما عرف حقيقة الإسلام؛ لأنه إذا كانت هذه الأمصار بلاد إسلام والإسلام أظهر فيها من الكفر فليس الوقت وقت فترة ولا الزمن زمن غربة، ولكن الزمان الذي تكلم فيه هذا الغبي وأضرابه وقيل كلامه من ينتسب إلى العلم لزمان غربة وفترة.

والكلام معه في هذه المباحث عناء بلا فائدة، ولكننا في هذا الجواب إنما ننفي عن أنفسنا ما ألزمناه من التكفيرات وما أودع كلامنا من التحريفات، وما ضمنه من التأويلات الجائرة، والأكاذيب المخترعة الخاسرة، [فالكلام إذن مع من كان له عقل وتمييز وله أدنى ممارسة في العلوم]<sup>(٤)</sup>.

إن الكلام مع الكبار وليس مع تلك الأراذل سفلة الحيوان  
أوساخ هذا الخلق بل أنتانه جيف الوجود وأخبث الأنتان<sup>(٥)</sup>

ثم إنه ختم هذا الجواب (السمج)<sup>(٦)</sup> البارد بدعوى كاذبة، وهي قوله: فإن وافقت، بعد الوقوف عليه فذاك، وإن أبيت وأردت المحاكمة إلى من شئت من قضاة المسلمين ممن ليس له هوى فاعرضها عليه، فإن الخصومة بين اثنين من غير حكم بينهما قليلة الجدوى... إلى آخر كلامه.

(١) (ق/١٣٣/ب).

(٢) في الأصل: (وأن)، وهو خطأ.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٥) البيتان من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/١٧٥، رقم: ٢١٨٨، ٢١٨٩).

(٦) في «ب»: (السامج).



فنقول لهذا المتنطع [المتهوك]<sup>(١)</sup>:

لو أردت ذلك وكنت صادقاً في مقالك لفعلت هذا قبل رفع الشكاية إلى الأمير، ولو طلبت منا المحاقاة والمناصفة لأجبناك إلى ذلك، وقد طلبنا ذلك منكم في الرسالة الأولى، [فلم تجيبوا إليه]<sup>(٢)</sup> فمن طلب الحق فقد أنصف، ونحن لا نرد طالب الحق، ولكن أبيت إلا الشكاية والكذب والزور والبهتان بالعدوان، فلما ساعدك القدر على منعنا من الجواب والكلام معكم، وتحققت ذلك، [وأنه إن أجبناكم فعل بنا ما طلبتموه منه أن يفعله، فلما علمت ذلك]<sup>(٣)</sup> أرسلت هذا الجواب، وطلبت هذا (/)<sup>(٤)</sup> الطلب نعلمك أنا قد منعنا من الجواب والكلام في هذه المسائل<sup>(٥)</sup>، ونسيت أن الله لا يدل الباطل على الحق إدالة مستمرة، وأن الله سينصر دينه وكتابه ورسوله وعباده المؤمنين، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

فلما جهل من لا يعلم حقيقة ما عندنا من الحق ومال إلى قول من خرج عنه وعق، رفعنا أكف الضراعة والكل منّا مدّاً إلى ملك الملوك باعه وذراعه، وقلنا ما قاله العلماء قبلنا:

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) (ق/١٣٥/أ).

(٥) انظر: (ص/٤٥١).